

الديمقراطية الالكترونية: المفهوم، الآليات والتحديات دروس مستخلصة
من تجارب دولية

Electronic democracy: concept, mechanisms and challenges
Lessons learned from international experiences

تاريخ القبول: 2021/05/26

تاريخ الإرسال: 2021/02/18

وسائل جديدة لتحسين أداء وصورة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات الديمقراطية كماً ونوعاً، ولاسيما في مجال العمل السياسي، والاتصالات، والمشاركة السياسية والاستشارة السياسية، كما تساعد على إنشاء الأشكال الجديدة للوصول إلى المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي والخدمات والتأثير بشكل مباشر على العمل داخل المؤسسات السياسية وخارجها.

الكلمات المفتاحية: الأنترنيت؛ الديمقراطية؛ الديمقراطية الالكترونية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
* المؤلف المراسل.

Abstract:

The world of the twenty-first century is a dynamic electronic world, as the last years of the last century clearly showed a trend towards digitizing society, so it is not surpris that this enthusiasm for digitization affects many

Abdelali Hebal * عبد العالي هبال
جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1
abdelaali.hebal@univ-batna.dz

ملخص:

يعد عالم القرن الحادي والعشرين عالماً الكترونياً متحركاً؛ فقد أظهرت السنوات الأخيرة من القرن الماضي بوضوح اتجاهها نحو رقمنة المجتمع، لذلك ليس من المستغرب أن يؤثر هذا الحماس للرقمنة على العديد من جوانب الحياة الأخرى، وبالتالي فإن مفاهيم الحكومة الالكترونية والديمقراطية الالكترونية والمشاركة الالكترونية هي موضوع نقاشات مختلفة ويتم تنفيذها بطرق مختلفة، استجابة للطلب المتزايد على المشاركة في صنع القرار العام.

توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات other aspects of life, and therefore the concepts of e-government, e-democracy and electronic participation are the subject of different ways, in response to the increasing demand for participation in public decision-

making.

Information and communication technology provide new means to improve the performance and image of democracy and democratic institutions, which make it possible to increase the efficiency and effectiveness of democratic institutions in terms of quantity and quality, especially in the fields of political work, communication,

political participation and political advice. It also helps to create new forms of access to information and participation in Taking political decisions and services and directly influencing work inside and outside political institutions.

Keywords: Internet; Democracy; Electronic democracy; Information and communication technology

مقدمة:

أدى تطوير الكمبيوتر الشخصي، واختراع الحكومة، وتوسيع شبكة الويب العالمية، ونمو الاتصالات المتنقلة، إلى تشكيل مجتمع اليوم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي أصبحت محركاً رئيساً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، مسببة في ذلك تغييرات تحدث بمعدلات غير مسبوقة ولها تأثير عميق على النطاق العالمي.

لم يؤد الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى إحداث ثورة في طريقة تنظيم الإنتاج والوصول إلى الأسواق وتوزيع السلع والخدمات فحسب؛ بل أدى أيضاً إلى تغيير كبير في نماذج الأعمال والعلاقات التي تتفاعل بها الشركات مع المستهلكين.

هذا النمو الديناميكي والتطور السريع، ترك آثاره الكبيرة على مؤسسات الإدارة العامة وصانعي السياسات وممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين العاديين، سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية؛ حيث أدت تقنيات المعلومات والاتصالات بشكل عام، والانترنت، بشكل خاص إلى تغيير العلاقة بين الحاكم والمحكوم، عن طريق التبادل الفوري للمعلومات، كما أصبحت الانترنت أداة سياسية جديدة للاتصال والدعاية، ومن ناحية أخرى فضاء للنقاش ومشاركة المواطنين في الحياة الديمقراطية؛ فهي أداة للمشاركة والتفاعل ومكان للمعلومات والحوار والقرارات السياسية، خاصة مع استخدام الشبكات التفاعلية؛ حيث تكون المعلومات



متاحة للجميع والتي يمكن لأي شخص أن يطلع عليها في أي وقت. كما ساعد هذا التطور التكنولوجي على إنشاء مساحات جديدة للرقابة الاجتماعية والتداول والرصد النقدي للسياسة، من خلال نشاطات المواطنين التي تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتقدم نحو الديمقراطية الالكترونية. وعلى هذا النحو، يقدم هذا المقال المرتكزات النظرية والمعرفية للديمقراطية الالكترونية مع التركيز، على كيفية تطبيق هذه الممارسة السياسية الجديدة من خلال عرض الآليات والأدوات، كما يناقش المقال مجالات الديمقراطية الالكترونية، والتحديات التي تواجهها، مع عرض تطبيقات عالمية حول الديمقراطية الالكترونية. وتتلخص مشكلة البحث في التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع وضمان جودة الممارسات الديمقراطية، من خلال دراسة مفاهيم وتطبيقات الديمقراطية الالكترونية والتحديات التي تواجهها، وذلك بعرض بعض التجارب العالمية، ولذلك، فإن المقال سيحاول الإجابة على هذه المشكلة من خلال السؤال التالي: كيف ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بروز الديمقراطية الالكترونية؟

ويندرج تحت هذا السؤال التساؤلات التالية:

- ماهي المرتكزات النظرية والمعرفية للحكومة الالكترونية؟
 - ماهي قطاعات الحكومية الالكترونية؟
 - ماهي الآليات والأدوات المستخدمة في تطبيق الديمقراطية الالكترونية؟
 - ماهي أهم التجارب والتطبيقات العالمية الرائدة في الديمقراطية الالكترونية؟
- تم تقسيم الموضوع إلى المحاور التالية:
- المحور الأول: تقديم وتحليل مفهوم الديمقراطية الالكترونية؛
 - المحور الثاني: الآليات والأدوات المستخدمة في الديمقراطية الالكترونية؛
 - المحور الثالث: قطاعات الديمقراطية الالكترونية؛
 - المحور الرابع: الديمقراطية الالكترونية..العقبات والتحديات؛
 - المحور الخامس: دروس مستخلصة من تجارب وتطبيقات عالمية.

المحور الأول: تقديم وتحليل مفهوم الديمقراطية الالكترونية:

نتجه في هذا المحور إلى عرض التعاريف المقدمة للديمقراطية الالكترونية، مع الإشارة إلى أبعادها ومبادئها، وفق ما يوضحه التفصيل التالي:

أولاً- تعريف الديمقراطية الالكترونية:

لقد استعملت مصطلحات عدة في وصف الممارسات الديمقراطية غير المباشرة وغير التقليدية؛ فظهر مصطلح السايبر ديمقراطية بالإنجليزية: (Cyber democracy)، وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين، ظهر مصطلح الديمقراطية الالكترونية E-democracy) الذي واكب انتشار الانترنت بين العامة، ويستعمل آخرون مصطلح الديمقراطية الافتراضية (Democracy default)، ثم جاء مصطلح الديمقراطية الرقمية (Digital democracy) أو ما يطلق عليه بالديمقراطية السائلة، التي تحمل مسميات شتى كالديمقراطية الانسيابية أو الرقمية أو الديمقراطية 0.3 والتي تمثل الجيل الثالث من الديمقراطية الذي أضحى يغزو العالم الآن⁽¹⁾.

ومعنى كلمة الرقمية الملحقة بالتكنولوجيا، نابع من الطريقة التي بها تخزين بها البيانات أو المعلومات على الحاسبات بشكل رقمي، وهو ما يتيح تخزين كميات هائلة من البيانات، كما يتيح تناقلها بسرعة وقد أسفر هذا التطور الهائل عن أدوات مختلفة تخصصت في توليد المعلومات الرقمية وتداولها على نطاق واسع، وبأسعار رخيصة، وبسهولة شديدة، وبسرعة مذهلة تقاس بكسور من الثانية، وتزامن مع هذا التطور وجود اتجاهات عالمية عارمة تلح على ضرورة نشر الديمقراطية واعتماد آلياتها في شتى بقاع الأرض، وعلى رأسها المشاركة وحرية التعبير⁽²⁾.

تُعرف الديمقراطية الالكترونية على أنها: "استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المواطن وجعله قادراً على محاسبة السياسيين على أفعالهم، وكذلك تسهيل وتفعيل الاتصال بين السياسيين ومدوبيهم والمواطنين، مما يجعل الممثلين السياسيين أكثر فعالية في العملية السياسية".

كما عُرِفَت الديمقراطية الالكترونية على أنها استخدام الانترنت كوسيط لاختيار المنتخبين ورسم السياسات بطريقة ديمقراطية أو الاثنان معا، ولها هدفان رئيسيان هما: تزويد المواطن بوسيلة للوصول إلى معلومات ومعارف متعلقة بالمرشحين،



وكذلك توفير خدمات وخيارات أكثر، وتعتبر الميزة الأساسية المهمة للحكومة الديمقراطية وهي نشر المعلومات السياسية، والتصويت الإلكتروني والمشاركة بالقرار السياسي⁽³⁾.

فالديمقراطية الرقمية يُعنى بها: "توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر عن الديمقراطية وقالها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفعاليتها في تحقيق أهدافها؛ فهي ليست نوعاً جديداً من الديمقراطيات القديمة؛ بل هي وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية. ونلاحظ أن التكنولوجيا الرقمية تلعب دوراً مهماً في تغيير كثير من الممارسات الديمقراطية، بل وتستحدث أشكالاً لم تكن موجودة.⁽⁴⁾

يُشير مفهوم الديمقراطية الإلكترونية إلى فكرة تطوير المشاركة السياسية من خلال الشبكات الرقمية، سواء كان ذلك بتبادل المواطنين المعلومات مع بعضهم البعض أو مع ممثليهم، لذلك يتم تجميع مجموعة متنوعة من الممارسات تحت هذا الاسم والتي من خلالها يدعي القادة السياسيون، والمؤسسات العامة أنهم يريدون تعزيز الأبعاد المختلفة للعملية الديمقراطية.⁽⁵⁾

ثانياً- أبعاد الديمقراطية الإلكترونية:

يتم تصور الديمقراطية الإلكترونية هنا كمفهوم ثلاثي الأبعاد، يتعلق البعد الأول بالشروط الأساسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الديمقراطيات ويستند إلى شرطين أساسيين لوجود الديمقراطية الإلكترونية واستمراريتها: أولهما؛ البنية التحتية التقنية (الوصول إلى الوسائط الرقمية)؛ وثانيهما؛ حرية الإنترنت. هذه الأخيرة تتضمن أحكاماً قانونية تتعلق بالاستخدام المجاني للإنترنت أو تنظيم المحتوى، لا تقل أهمية حرية الإنترنت المكفولة قانوناً عن حرية الوصول إلى الإنترنت على أساس البنية التحتية التقنية ومسألة ما إذا كان هناك أي تصفية أو حظر من قبل المكاتب المستقلة أو الهيئات التنظيمية.

البعد الثاني هو المشاركة الإلكترونية؛ هناك تمييز أساسي بين بعدين في المشاركة الإلكترونية؛ أولهما الاتجاه من أعلى إلى أسفل-أو الديمقراطية الإلكترونية



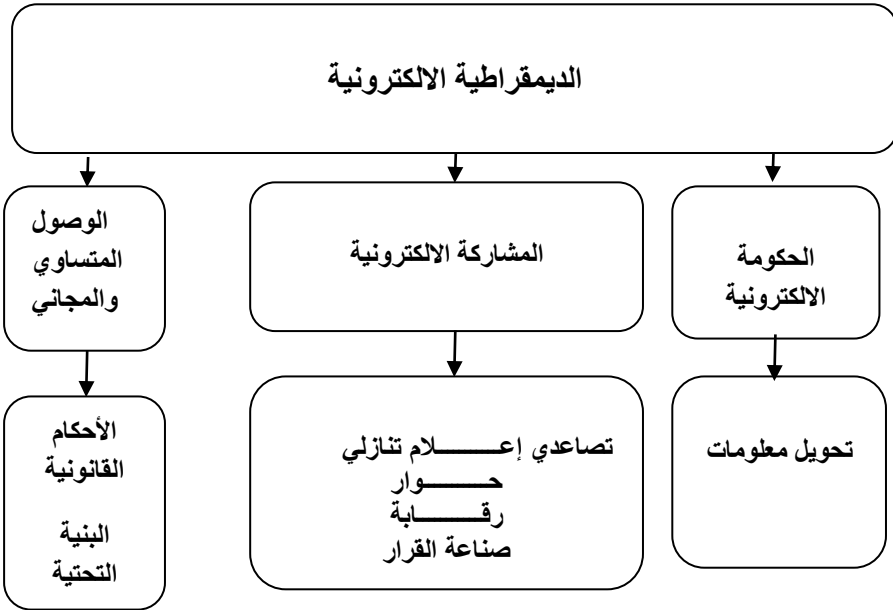
من أعلى- والاتجاه من الأسفل إلى الأعلى-أو الديمقراطية من أسفل؛ وثانياً، فصل التصويت الإلكتروني عن المشاركة في عمليات صنع القرار، لأن كما هو الحال في العالم غير المتصل بالإنترنت-فهذه إجراءات مختلفة تتحدد وظيفياً). كما أضيفت المراقبة الإلكترونية، استناداً إلى افتراض أنه من خلال الوسائط الرقمية لا يمكن للمواطنين اكتساب معرفة أفضل بالمظالم أو التطورات غير المرغوب فيها فحسب، بل يتمعون أيضاً بصوت أقوى للتعبير عن "الإنذار"، هناك بالفعل العديد من منظمات المراقبة البرلمانية على الإنترنت، مثل نموذج مراقبة البرلمان في ألمانيا، والتي تؤدي وظيفة المراقبة من خلال مساءلة أعضاء البرلمان.⁽⁶⁾

وهكذا، يتم تمييز اتجاهين مختلفين للمشاركة الإلكترونية-من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى-وأربعة مستويات: المعلومات الإلكترونية؛ الاستشارة الإلكترونية؛ المراقبة الإلكترونية؛ وصنع القرار الإلكتروني؛ وتعكس هذه المستويات درجات مختلفة من المشاركة من حيث الوقت والمدخلات والالتزام، ويستخدم المواطنون الوسائط الرقمية للحصول على معلومات بحتة، سواء كانوا يريدون الاتصال بالسياسيين (عبر البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي مثل Twitter أو Facebook)، وبالتالي الدخول في حوار معهم، سواء اختاروا الانخراط في مراقبة السياسيين على منصات معينة أو عن طريق الخطوات الأكثر تطلباً للمشاركة في صنع القرار (على سبيل المثال عبر الالتماسات الإلكترونية، والاشتراك في الحملات، والحوكمة التعاونية)، الأمر نفسه ينطبق على الأدوات من أعلى إلى أسفل كما هو الحال بالنسبة للقنوات المعززة عبر الإنترنت التي تقدمها الحكومات.

أما البعد الثالث، فيتوافق مع الحكومة الإلكترونية، على عكس المشاركة الإلكترونية، فإن الحكومة الإلكترونية مقصورة على آلية من أعلى إلى أسفل تقدم أدوات عبر الإنترنت للمواطنين كخدمة حكومية مع التركيز على تقديم الخدمات العامة والكفاءة ونتائج السياسات؛ في هذا البعد، يُنظر إلى دور المواطن على أنه دور المستهلك أو العميل. وتركز أهداف وأدوات الحكومة الإلكترونية على خفض التكلفة والكفاءة في المعاملات الإدارية؛ في الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي زيادة الشفافية إلى الحد من الفساد؛ حيث يشير العلماء إلى حقيقة أن الشفافية في إجراءات

صنع السياسات وتحسين رضا المواطنين/ المستهلكين يمكن أن تزيد الثقة تجاه الحكومة، والتي من المفترض أيضاً أن يكون لها تأثير على الشرعية، لذلك، على الرغم من أن الحكومة الإلكترونية تبدو وكأنها مسألة خدمة أو كفاءة بحتة، مما يؤثر على زيادة محتملة في الجودة الديمقراطية.⁽⁷⁾

يوضح الشكل رقم (01) مفهوم الديمقراطية الإلكترونية.⁽⁸⁾



ثالثاً- مبادئ الديمقراطية الإلكترونية:

عند إنشاء أو اتخاذ تدابير لتحسين الديمقراطية الإلكترونية، يجب على الجهات الفاعلة مراعاة المبادئ التالية:⁽⁹⁾

- تعمل الديمقراطية الإلكترونية على دعم وتقوية الديمقراطية والمؤسسات والعمليات الديمقراطية بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي أولاً وقبل كل شيء تتعلق بالديمقراطية؛ وهدفها الأساسي هو دعم الديمقراطية بالوسائل الإلكترونية.

- تقوم الديمقراطية الإلكترونية على القيم الديمقراطية والإنسانية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية للمجتمع الذي يتم تطبيقها فيه.

- ترتبط الديمقراطية الإلكترونية ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة الرشيدة، والتي تتميز بالممارسة الديمقراطية للسلطة، والكفاءة، الفعالية، التشاركية، الشفافية والمساءلة والاعتماد على الوسائل الإلكترونية، وتشمل النقاش والتدخل السياسي غير الرسمي للجهات الفاعلة غير الحكومية.

- يجب أن تحترم الديمقراطية الإلكترونية وتنفذ الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، بما في ذلك حرية المعلومات والوصول إلى المعلومات.

- الديمقراطية الإلكترونية هي وسيلة لتشجيع وتسهيل توفير المعلومات والمداولات، لزيادة مشاركة المواطنين في نقاش سياسي أوسع ولتعزيز قرارات سياسية أفضل وأكثر شرعية.

- تتعلق الديمقراطية الإلكترونية بجميع قطاعات الديمقراطية وجميع المؤسسات الديمقراطية وجميع مستويات الحكومة والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين.

- تشمل الديمقراطية الإلكترونية، مثل الديمقراطية، العديد من الجهات الفاعلة المختلفة التي تتطلب تعاونها: السلطات العامة والمواطنون والمجتمع المدني ومؤسساته والطبقة السياسية والمؤسسات السياسية، ووسائل الإعلام والشركات، كل هذه الجهات هي عوامل أساسية في بناء الديمقراطية الإلكترونية وتنفيذها.

- جميع أنواع المشاركة ممكنة بفضل الديمقراطية الإلكترونية: توفير المعلومات؛ التواصل والتشاور والمداولات؛ التفاوض والمشاركة المستتيرة والمشاركة في القرار واتخاذ القرار.

- يمكن تنفيذ الديمقراطية الإلكترونية بدرجات متفاوتة من التعقيد، في أنواع مختلفة من الديمقراطية، وفي مراحل مختلفة من التطور الديمقراطي.

- يمكن للديمقراطية الإلكترونية على وجه الخصوص جذب الشباب إلى الديمقراطية والمؤسسات والعمليات الديمقراطية.

- يمكن أن تكون الديمقراطية الإلكترونية مفيدة بشكل خاص للمناطق العابرة للحدود التي تشمل الكيانات السياسية الإقليمية من عدة دول ومؤسساتها، للأشخاص الذين يعيشون في بلدان مختلفة ويتشاركون نفس الهوية الثقافية أو اللغوية؛ ويمكن أن تسهل عملية صنع القرار والعمليات التشاركية للمؤسسات الدولية.



- يمكن للسلطات العامة الاستفادة من المناقشات والمبادرات المتعلقة بأنشطة الديمقراطية الإلكترونية المنبثقة عن المجتمع المدني ومن التعاون مع المجتمع المدني في هذا المجال.

- تتمثل أهداف الديمقراطية الإلكترونية-المماثلة لأهداف الحكم الرشيد-في الشفافية والمساءلة والاستجابة والمشاركة والتداول والإدماج وإمكانية الوصول والمشاركة والتفويض والثقة في الديمقراطية والمؤسسات والعمليات الديمقراطية والتماكس الاجتماعي.

- الثقة ضرورية لأي نوع من الديمقراطية الإلكترونية في جميع المراحل وفي جميع المراحل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإمكانية الوصول والشفافية والاستجابة.

المحور الثاني: الأدوات المستخدمة في الديمقراطية الإلكترونية:

تستخدم في عمليات الديمقراطية الرقمية عدة أدوات مرتبطة، غالباً، بالانترنت، نذكر منها: (10)

أولاً- المواقع الإلكترونية الحكومية:

المواقع الإلكترونية الحكومية هي أداة من أدوات الديمقراطية والوصول الشعبي الإلكتروني، ويُنبه إلى ضرورة فهم مسؤولي الحكومة لهذا الفكر، واستغلال قوة هذه المواقع في الوصول إلى المواطن، وكذلك وصول رأي المواطن لهم؛ فالموقع الإلكتروني ليس قناة لدفع المعلومات وإنما أداة تفاعل بين المواطن والحكومة.

ثانياً- المنتديات:

وتشمل موقعا إلكترونياً يتيح لمستخدميه التعليق على موضوعات مختلفة مطروحة للنقاش، وهي من الأدوات الشائعة الاستخدام في مجال المشاركة الإلكترونية، ويتم إدارة المنتديات الخاصة بالنقاش من طرف الحكومة أو جهات مهتمة بالموضوع ومستقلة عن السلطة التنفيذية أو مؤسسات محلية غير ربحية، تسعى وراء فهم المستوى الديمقراطي في الدولة.

لقد أظهرت المنتديات قوة مهمة في جذب اهتمام المواطنين والمؤسسات من حيث:

- استقطاب مواطنين ذوي اهتمامات مشتركة؛

- الوصول إلى محركات البحث بسرعة؛



- سرعة تناقل الإخبار عليها وتأثير الفرد على محتوى المنتدى المعروض؛
- إتاحة المجال إلى الإعلان الجانبي على صفحات المنتديات والتفاعل الذي تتيحه مع
الوسائل الإعلامية؛

- شعبية المنتديات بين قطاع الشباب المتواجد بكثرة على الانترنت.

ثالثا- استطلاعات الرأي:

هي من الأدوات المهمة التي تستخدم في مجالات المشاركة الإلكترونية والاستشارات، يتم عبر هذه الأداة طرح موضوعات واستقطاب رأي العامة بها، تختلف هذه الأداة عن سابقتها بأنها أقل حواراً، والتفاعل فيها غير متكرر من قبل الأشخاص أنفسهم، ويمكن استخدام الاستمارات أو طرح خيارات، بحيث تتم الاستجابة لها باختيار خيارات محددة متاحة.

رابعا- التصويت الإلكتروني:

لا نقصد هنا المفهوم العام للتصويت الإلكتروني، وإنما إتاحة الفرصة للمشاركين في موضوع معين للتصويت على خيارات معينة أو اتجاه محدد للنقاش، وهي من الأدوات المهمة في اتخاذ القرارات وعليه تناسب الاستشارات الإلكترونية كما أنها تشكل عصب عملية التصويت الإلكتروني والانتخابات الإلكترونية بشكل أكبر وتعقيد أكثر.

خامسا- البريد الإلكتروني:

وهي أداة ذات اتجاه واحد من المواطن إلى الحكومة أو العكس، ويتم استخدام هذه الوسيلة في الحالات التي تريد الحكومة توصيل المعلومات للمواطنين، أو في حال وجّه المواطن طلباً للحكومة أو استفساراً حول قضية معينة.

سادسا- الاجتماعات الإلكترونية (المصورة أو الصوتية):

في هذه القناة يتم التفاعل بين اثنين أو أكثر للوصول إلى اتفاق على موضوع معين ومناقشته ويتم استخدام هذه الطريقة في مجالات المشاركة الإلكترونية بين المجموعات ويمكن استخدام أدوات إضافية مع المؤتمرات الإلكترونية مثل أدوات اتخاذ القرار والتصويت الإلكتروني.

سابعاً- الرسائل النصية والصوتية والمرئية:

ويمكن استخدامها من خلال البريد الإلكتروني، ولكن مع انتشار الهاتف المحمول، فقد أصبحت هذه الأداة من القنوات المهمة في الإعلان والتسويق على جهاز الهاتف المحمول وهذا ما يساعد على الوصول إلى المواطن بشكل أسرع من البريد الإلكتروني، كما يمكن الوصول إليه في كل مكان وزمان، كما يساعد الهاتف المحمول على التأكد من هوية المستخدم.

المحور الثالث: قطاعات الديمقراطية الإلكترونية

تشمل الديمقراطية الإلكترونية على وجه الخصوص البرلمان الإلكتروني، والتشريعات الإلكترونية، والعدالة الإلكترونية، والوساطة الإلكترونية، وعلم الفضاء الإلكتروني، والانتخابات الإلكترونية، والاستفتاء الإلكتروني، والمبادرة الإلكترونية، والتصويت الإلكتروني، والاستشارات الإلكترونية، العريضة الإلكترونية، والحملات الإلكترونية، والمسح الإلكتروني، والمسح الإلكتروني؛ المشاركة الإلكترونية والتداول الإلكتروني والمنديات الإلكترونية.

أولاً- البرلمان الإلكتروني:

يعرف البرلمان الإلكتروني على أنه هيئة تشريعية مخولة أن تكون أكثر انفتاحاً، شفافية وخاضعة للمساءلة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمكن الناس بكل تنوعهم، ليكونوا أكثر تشاركاً في الحياة العامة من خلال توفير جودة المعلومات، وزيادة الوصول إلى الوثائق وأنشطة الهيئة التشريعية.⁽¹¹⁾

يشمل البرلمان الإلكتروني، جوانب التشريع الإلكتروني، والتصويت الإلكتروني، والعريضة الإلكترونية والاستشارات الإلكترونية، ويحسن جودة المعلومات، وإدارة الاتصال مع أعضائها وموظفيها وإدارتها، وكذلك الاتصالات مع المواطنين.

مع دعم مبدأ الديمقراطية التمثيلية، يمكن للبرلمان الإلكتروني أن يوفر أدوات لتغيير ثقافة التمثيل، وذلك لضمان شكل أكثر شمولية وتداولية وتشاركية للديمقراطية، كما يتضمن التشريع الإلكتروني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير القوانين التي اعتمدها المجالس المنتخبة والتعليق عليها والتشاور حول هيكلها وشكلها وتقديمها وتعديلها والتصويت عليها ونشرها، فهو يحسن

شفافية الإجراءات التشريعية ومحتوى النصوص وسهولة قراءتها والوصول إليها، وبالتالي تمكين المواطنين من التعرف عليها بشكل أفضل.⁽¹²⁾

ثانيا- العدالة الإلكترونية:

تفترض العدالة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارسة العدالة من قبل جميع الجهات الفاعلة في نظام العدالة، بهدف تحسين كفاءة وجودة الخدمة العامة، لاسيما فيما يتعلق بالمواطنين والشركات، ويشمل الاتصال الإلكتروني تبادل البيانات، وكذلك الوصول إلى البيانات القضائية. مثلما يعد نظام العدالة مكوناً أساسياً للديمقراطية، فإن العدالة الإلكترونية جزء أساسي من الديمقراطية الإلكترونية، وهدفها الرئيسي هو تحسين كفاءة نظام العدالة ونوعيتها؛ فالوصول إلى العدالة هو جزء من الوصول إلى المؤسسات والعمليات الديمقراطية.

تتضمن الوساطة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحث عن طرق لحل النزاعات دون الحضور المادي للأطراف المختلفة؛ حيث يمكن أن تعمل الأدوات الإلكترونية كوسطاء.⁽¹³⁾

ثالثا- الانتخابات الإلكترونية:

أصبحت التكنولوجيا جزءاً مهماً من قوائم الحملات الانتخابية، وعليه لم تعد الانتخابات الإلكترونية تعتمد على أدوات تقليدية (الراديو والتلفزيون)، وإنما أصبح الواب من أهم التطبيقات التي تستخدم في التواصل مع الناخبين وإدارة الحملات الانتخابية بكل كفاءة وفاعلية، كما أصبح هناك تركيز على الإعلام الجديد الذي يتمحور حول المنتديات والمؤتمرات الإلكترونية، والشبكات الاجتماعية.⁽¹⁴⁾

رابعا- التصويت الإلكتروني:

ويُعرف أيضا التصويت الإلكتروني على أنه نشاط يسهل الديمقراطية الإلكترونية ويشمل المنتخب، وجهة التسجيل الرسمية، وجهة الانتخاب المعتمدة؛ حيث اعتبر أي نظام إلكتروني يتم من خلاله تسجيل صوت (اقتراع) وليس باستخدام نظام ورقي أو ميكانيكي نظاماً للتصويت الإلكتروني.⁽¹⁵⁾

يعد التصويت الإلكتروني أداة لتنشيط الديمقراطية، ومجالاً من مجالات



الديمقراطية الإلكترونية من جهة، ومن جهة أخرى، يتيح للمواطنين التصويت بطرق أكثر سهولة، فهو عبارة عن كل الوسائل الإلكترونية التي يمكن أن تستخدم لصب التصويت وتبويب الأصوات ويدخل ضمن ذلك كل الوسائل والنظم الإلكترونية التي توظف لإنجاز العملية الانتخابية.⁽¹⁶⁾

وتشمل عملية التصويت الإلكتروني أربع مراحل هي: تسجيل الناخبين لدى دائرة التسجيل، ثم يتم إصدار وثائق تشمل الناخبين والمرشحين المؤهلين، ثم يتم التصويت باستخدام أدوات الكترونية والتي يتم من خلالها التأكد من هوية المنتخب، وأخيرا يتم الحصر الكترونيا، وتعتبر المرحلة الأخيرة تطورا مهما؛ حيث أن أعداد الناخبين والنتائج تتم بصورة سريعة ولحظية إن أريد ذلك، وقد اعتبر آخرون المرحلتين الأولى والثانية مرحلة واحدة، حيث يتم تسجيل الناخبين ومنحهم الوثائق اللازمة للانتخابات (التجهيز ليوم الانتخاب)، ثم يوم الانتخابات، وأخيرا مرحلة العد والنتائج.⁽¹⁷⁾

خامسا- الاستشارة الإلكترونية:

الاستشارة الإلكترونية هي وسيلة للحصول على رأي الأشخاص المحددين أو الجمهور بشكل عام حول نقطة سياسة معينة، دون أي التزام على صانع القرار بالامتنال لنتائج الاستشارة، هناك أشكال مختلفة من الاستشارات الإلكترونية، الرسمية وغير الرسمية، الخاضعة للتنظيم الحكومي أو غير المنظمة. يمكن للمشاورة الإلكترونية أن تلتبس الآراء وتجمعها مع توفير مساحة شاملة للتداول أو مجرد متابعة المناقشة؛ يسمح بالتأثير المباشر أو غير المباشر على القرارات. تتيح المبادرة الإلكترونية للمواطنين الفرصة لصياغة مقترحات السياسات والتعبير عنها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي المشاركة في تشكيل الأجندة السياسية.⁽¹⁸⁾

سادسا- المشاركة الإلكترونية:

يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقوية المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال توسيع الإمكانيات المتاحة للمواطنين للمشاركة في صياغة ومناقشة المشكلات وممارسة تأثيرهم قبل اتخاذ القرارات من قبل المجالس المنتخبة على المستويين الوطني والمحلي، ويجب على السلطات العامة أن تسعى أولاً وقبل

كل شيء إلى تطوير التقنيات والأساليب التي تعزز هذه الديمقراطية التشاركية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

توفر المشاركة الالكترونية للمواطنين فرص المشاركة السياسية النشطة في عملية صنع السياسات العامة ولذلك ينظر إلى المشاركة السياسية كأداة هامة من خلال نهج الديمقراطية التشاركية؛ فهذه الممارسة الجديدة للمشاركة يمكن ان توفر امكانيات التواصل وعلاقات أفضل لمنظمات المجتمع المدني والمواطنين والسياسيين وهكذا يمكن أن تعكس آراء المواطنين وأفكارهم تجاه الحكم.⁽¹⁹⁾

في ضوء هذه الأسباب الأساسية، فإن استخدام التكنولوجيا لأغراض نشر المعلومات والاستشارة والمشاركة يهدف إلى تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال سلسلة من الاجراءات التي تهدف إلى:⁽²⁰⁾

- الوصول إلى جمهور أوسع وإشراكه من خلال مجموعة من تقنيات الاستشارة والمشاركة لاستيعاب تنوع المهارات التقنية ومهارات الاتصال للمواطنين، وبالتالي توسيع نطاق المشاركة.

- توفير المعلومات ذات الصلة للجمهور المستهدف في شكل يسهل الوصول إليه وفهمه، حتى يكونوا على دراية بالقضايا بشكل أفضل؛

- توفير الوسائل لمزيد من التشاور المتعمق والسماح بالتداول عبر الإنترنت؛

- تسهيل تحليل الآراء المعبر عنها لمساعدة صانعي القرار وتحسين العمل العام؛

- تزويد المواطنين بالتغذية الراجعة المناسبة والملائمة لضمان الانفتاح والشفافية في عملية اتخاذ القرار؛

- مراقبة وتقييم العملية من أجل تحسينها باستمرار.

سابعاً- المعلومات الالكترونية:

يجب أن تكون المعلومات التي تقدمها الإدارة عند تصميم السياسات موضوعية وكاملة ويمكن الوصول إليها عند ممارسة حقوقهم في الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار، ينبغي أن يعامل المواطنون على قدم المساواة.

يتمثل أحد أهداف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نشر المعلومات في تزويد الجمهور المستهدف بالمعلومات ذات الصلة في شكل يسهل الوصول إليه



ومفهومه، بحيث يصبح المواطنون على دراية أفضل بتصرف السلطات. الوصول إلى المعلومات هو حجر الزاوية لمشاركة المواطنين، وتنفيذها يتطلب تشريعات واضحة وتشريعات تنفيذية؛ ويجب التوفيق بين حق المواطنين في الحصول على المعلومات، وحق الفرد في احترام حياته الخاصة، والحاجة إلى السرية إذا كان إفشاء المعلومات يتعارض مع المصلحة العامة.

يميز تقرير الحكومة على الإنترنت (بولندا 2001) عن التشاور الإلكتروني بين الوصول وإمكانية الوصول: (21)

1. الوصول يعني إمكانية الفعلية للاستشارة أو الحصول على المعلومات الإدارية إلكترونياً.

2. إمكانية الوصول تعني السهولة التي يمكن من خلالها استخدام المرفق بشكل فعال للتشاور مع المعلومات الإدارية إلكترونياً.

يحدد التقرير سبع خصائص تحدد درجة إمكانية الوصول، وهي: (22)

- **التعريف والموقع:** يجب أن يعرف الجمهور ما هي المعلومات المتاحة من أي هيئة عامة، وكذلك كيف وأين يحصل عليها.

- **التوفر:** يجب تخزين المعلومات في شكل رقمي قياسي، ويمكن الوصول إليها عن طريق الوسائط الإلكترونية أو البيانات؛

- **قابلية العمل:** لا ينبغي أن يفرق الجمهور بكمية المعلومات أو تعقيدها، بل يجب أن يكون قادراً على التنقل في النظام، إذا لزم الأمر باستخدام أنظمة البحث التي توفرها الإدارة؛

- **التكلفة:** لا ينبغي أن يكون سعر المعلومات عائقاً، حيث يعتمد على أهمية المعلومات للمجتمع ككل؛

- **الموثوقية:** يجب أن يكون الجمهور قادراً على الوثوق في دقة واكتمال وصحة المعلومات؛

- **الوضوح:** يجب أن تكون المعلومات واضحة قدر الإمكان من حيث محتواها وسياقها وطريقة عرضها؛

- **الاحتياجات الخاصة:** يفضل أن تكون المعلومات في متناول المكفوفين وضعاف

البصر والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى.

المحور الرابع: الديمقراطية الإلكترونية..العقبات والتحديات

يمكن أن تتخذ التحديات والعقبات والمخاطر التي تواجه الديمقراطية الإلكترونية أشكالاً عديدة؛ يمكن أن تكون سياسية أو قانونية أو تنظيمية أو تكنولوجية أو اقتصادية أو مالية أو اجتماعية أو ثقافية؛ من الضروري مواجهة التحديات والتغلب على العقبات والحذر من المخاطر؛ وتشمل تحديات الديمقراطية الإلكترونية ما يلي:

1. يتركز الاهتمام بشكل متزايد على ما يسمى بالفجوة الرقمية، وهو مصطلح يشير إلى التفاوت في الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وهذه قضية خطيرة؛ لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي ونعمل كمحفز للاقتصاد الجديد الناشئ.

2. القرصنة الإلكترونية من خلال نشر فيروسات عبر البريد الإلكتروني لتخريب نظام ما أو استهداف شبكات محددة وتخريبها، ويعتبر ذلك فعلاً سياسياً، أو استهداف السلطات لإفراد بعينهم أو منظمات عن طريق اختراق حساباتهم الإلكترونية.

3. استهداف الجماعات الإرهابية للانترنت من خلال نشر أفكارهم الإرهابية والترويج لها من خلال مواقعها والعمل على استقطاب الأفراد إليها، وهو ما يتضح في حالة داعش.⁽²³⁾

4. عدم ملائمة التشريعات للانفتاح على مستجدات العصر، وغياب سياسة علمية وإستراتيجية واضحة المعالم جنباً إلى جنب مع الخطط التنموية، وهو ما سيؤثر في الخطوات الأولى لإرساء مجتمع المعلومات وإن لم يتم تدارك هذه النقائص واستيعاب المتغير المعلوماتي، فإن الكثير من الدول ستكون خارج الأحداث.⁽²⁴⁾

5. إن الحركات التي تحركها شبكة الانترنت لا تخلف تأثيراً دائماً في العادة إلا إذا نجحت في توليد نشاط سياسي واقعي تقليدي، مثل احتجاجات الشوارع أو إنشاء أحزاب سياسية؛ فهذه الحركات تحتاج إلى زعامات، وهو ما يميل الناشطون إلى رفضه لأنهم يعتبرون أنفسهم حركات شعبية نقية، وفي غياب استراتيجيات واضحة للبقاء، وتوجهات واضحة؛ فإن أغلب الانتفاضات التي توججها الانترنت سرعان ما تتبدد وتختفي.



6. تشترط الديمقراطية الالكترونية وجود ديمقراطية تقليدية أصلاً كي يتم تحويلها إلى رقمية، أي قيام المواطنين والحكومات معاً باستخدام منجزات ثورة المعلومات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية.⁽²⁵⁾ ولتجاوز هذه التحديات أشار الكثير من الباحثين إلى أهمية الثقافة السياسية والفهم الواعي للسياسات والعمليات الحكومية من قبل المواطنين؛ حيث يتسنى لهم المشاركة الفاعلة في العملية الديمقراطية، وقد يكون الوعي السياسي أهم من ذي قبل، حيث تسمح الديمقراطية الالكترونية بالمشاركة من قبل المواطنين مباشرة وبدون تمثيل، مما يعني تعرضهم لنصوص السياسات والقوانين والتفاعل مع العمليات مباشرة، مما يتطلب درجة أكبر من الوعي.

المحور الخامس: دروس مستخلصة من تجارب وتطبيقات عالمية

قدمت بعض الدول عدة تجارب في مجال تطبيق الديمقراطية الالكترونية، والتي نعرضها من خلال الحالات التالية:

أولاً- الشيلي... السيناتور الافتراضي:

يقدم النظام مثالا لكيفية استقطاب اللجان للمدخلات العامة "السيناتور الافتراضي" التي أنشأها مجلس الشيوخ في تشيلي، من خلال هذا النظام يمكن للأفراد تسجيل تصويتهم وتقديم التعليقات واقتراح التغييرات على القانون المقترح. يتم إخطار المستخدمين المسجلين عن طريق البريد الالكتروني إذا كان القانون المقترح قد أدى إلى تصويت في جلسة مجلس الشيوخ أو جلسة لجنة، أو عندما يتم نشر قانون جديد على الموقع (شبكة السيناتور الافتراضي) للمناقشة والتصويت عليها. يتم نشر النتائج عند انتهاء الفترة المخصصة للمناقشة، ثم تحال إلى هيئة مجلس الشيوخ المسؤولة عن النظر في القانون المقترح، يأخذ المواطنون مشاركتهم على محمل الجد من خلال "السناتور الافتراضي" وقد سجل في عام 2012 حوالي 16000 مستخدم، معظمهم من المشاركين النشطين⁽²⁶⁾

ثانياً- هولندا.. بريد أمستردام Amsterdam Mail:

بريد أمستردام هي خدمة إخبارية مجانية تتيح للمواطن تلقي تحديثات عن قضايا البلدية عبر البريد الالكتروني، فهي مبادرة من مكتب المشاريع،



(op wegnaar de glazen stad)، (نحو مدينة الزجاج) تحتاج فقط إلى الاتصال بالانترنت وبريد الكتروني، فعند التسجيل في بريد أمستردام يتلقى المواطن بانتظام رسائل بريد الكتروني، تشير إلى المعلومات المنشورة على مواقع البلدية، يتم إعداد المراجع من ملف شخصي يشير إلى المواضيع التي لا التي يرغب المواطن في إعلامه بها، حيث يمكنه الاختيار من بين مجموعة متنوعة من الموضوعات واستخدام أسماء الشوارع والرموز البريدية، كما يمكنه إخبار الموقع بعدم الرغبة في تلقي معلومات حول مواضيع معينة، كما يمكن للمواطن تعديل ملف التعريف الخاص به في أي وقت، كما تشير رسائل البريد الالكتروني المستلمة من Amsterdam Mail أيضا إلى ما إذا كانت هناك أي مواضيع جديدة، يمكن إبقاء المواطن على اطلاع بها، كما يتيح موقع الويب المرتبط التسجيل في بريد أمستردام، وتغيير ملف التعريف الخاص بالمواطن، وعرض أرشيف بريد أمستردام.⁽²⁷⁾

ثالثا- السويد..كيستا ومشروع التصويت الالكتروني Cyber Vote:

في فبراير 2002، أطلقت كيستا، إحدى مقاطعات ستوكهولم الكبرى، منطقة "البرلمان على الانترنت" وهي مبادرة تهدف إلى إنشاء منتدى أكبر وأكثر ديمومة نوعاً من لوحة المواطنين، أي مجموعة من المواطنين الذين يوافقون على المشاركة بصورة منتظمة في التنمية المحلية.

يعد البرلمان عبر الانترنت جزءاً من مشروع Cyber Vote الذي يهدف إلى تطوير واستخدام تقنية التصويت الآمن، وتطوير التشريع الانتخابي للاتحاد الأوروبي، الذي يقوم بفحص التغييرات التشريعية اللازمة لتؤدي في النهاية على إجراءات انتخابية مماثلة في جميع دول الاتحاد الأوروبي، تم اختبار مشروع Cyber vote، في عام 2003، لاستطلاعات الرأي العام المحلية التي غطت حوالي 3000 شخص في كل موقع من مواقع المشروع في ألمانيا وفرنسا والسويد، والفرضية هي أن التصويت الالكتروني سيحسن العمليات الديمقراطية من خلال زيادة المشاركة في الانتخابات والاقتراع.⁽²⁸⁾

رابعا- سنغافورة.eCitizens:

تعرف حكومة سنغافورة بأنها مبتكر عالمي لجهودها في تقديم خدمات الحكومة الالكترونية، حيث يوفر مركز "eCitizens"، التابع لها للمستخدمين مجموع متنوعة



من الميزات بدءاً من التقدم للحصول على المنح الدراسية، وتسجيل السيارات إلى مراجعة صناديق التقاعد وإرسال التعليقات الالكترونية إلى أي دائرة حكومية. ومن المثير للاهتمام أن سنغافورة أصبحت أول دولة في العالم تستخدم الانترنت كأداة لإجراء تعداد سكاني، وفقاً لموقع Internrt.co يقول الخبراء أنه من السهل نسبياً على سنغافورة التحرك نحو الحكومة الالكترونية لأن عدد سكانها قليل يتركزون في منطقة حضرية صغيرة.

والخدمة الأكثر شيوعاً عبر الانترنت، وفقاً لوكالة اسوشيتد برس، هي تقديم ملفات ضرائب الدخل الحكومية عبر الانترنت، والتي يستخدمها 40 في المائة من دافعي الضرائب في البلاد، يتم دعم مركز الحكومة الالكترونية في سنغافورة بأغلبية ساحقة من أموال الضرائب كما أعلنت الحكومة السنغافورية عن خطط للإنفاق تقدر 870 مليون دولار أمريكي على الحكومة الالكترونية.⁽²⁹⁾

خامساً- الديمقراطية الالكترونية في استونيا:

قال طالب الدكتوراه جيرزي سيلسشوفسكي في مقابلة: " لا تنتشر التقنيات الحديثة على نطاق واسع فحسب؛ بل تستخدم في عدد من الطرق المبتكرة، يمكنك الدفع مقابل وقوف السيارات باستخدام هاتفك المحمول، ويمكنك ملء الإغضاء الضريبي من خلال الانترنت، نتيجة للتعاون بين الحكومة والبنوك، إجمالاً، يتم تنفيذ 82 بالمائة، من المعاملات المصرفية عبر الانترنت، قال سيليتشوفسكي أن الحكومة هي أيضاً مستخدم حريص على التقنيات، حيث تم إدخال نظام المعلومات اللا وركي، القائم على الكمبيوتر لاجتماعات الحكومية، كما يمكن للوزراء، الآن، المشاركة فيها من أي مكان في العالم، وأروع مثال هو انضمام وزير على زملائه من أستراليا عبر جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به.

تكون الجلسات الحكومية اقصر، وبفضل التوقيع الالكتروني، يتم إلغاء الأعمال الورقية تقريباً، كما خطت الحكومة للتصويت الالكتروني، في وقت مبكر من الانتخابات البرلمانية 2003، حيث يمكن للناخبين، عند تسجيلهم كناخبين الكترونيين التوقيع على أوراق اقتراعهم الكترونياً باستخدام التوقيع الرقمي، كما وافق البرلمان الاستوني في أوائل عام 2000 على اقتراح لضمان الوصول إلى الانترنت



كحق دستوري لجميع المواطنين⁽³⁰⁾.

خاتمة:

الديمقراطية الالكترونية هي إحدى الاستراتيجيات العديدة لدعم الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية ونشر القيم الديمقراطية، فهي عملية إضافية ومكملة ومترابطة مع العمليات الديمقراطية.

تشمل الديمقراطية الالكترونية على وجه الخصوص؛ البرلمان الالكتروني التشريعات الالكترونية، العدالة الالكترونية، الانتخابات الالكترونية، الاستشارة الالكترونية، المشاركة الالكترونية، البيئة الالكترونية، الاستفتاء الالكتروني، والمشاركة الالكترونية.

تعتبر الديمقراطية الالكترونية في الوقت الحاضر مصطلحاً مطبقاً على نطاق واسع، ويصف نطاقاً واسعاً من ممارسات إشراك الجمهور عبر الانترنت في صنع القرار السياسي وتشكيل الرأي العام، وفيما يتعلق بالمفاهيم النظرية للديمقراطية؛ فإن الديمقراطية الالكترونية تعتمد في الغالب على نماذج للديمقراطية التشاركية والتداولية.

ورغم العقبات والتحديات التي تواجه تطبيق هذه الممارسة السياسية الجديدة كالفتوة الرقمية، والقرصنة، وإتاحة الفرصة لتقديم المحتوى العنيف من طرف الجماعات الإرهابية، إضافة إلى خطابات الكراهية، دون نسيان غياب التشريعات الملائمة لهذا النوع من المشاركة في اتخاذ القرار الذي يتطلب وجود ديمقراطية حقيقية على أرض الواقع، ومع ذلك ليس هناك شك في أن الديمقراطية الالكترونية ستضيف أساليب اتصال جديدة بين المواطنين وبين الفاعلين في الديمقراطية التمثيلية وقواعدها الانتخابية.

كما أنها لا تضيف هذه التغييرات إلى العمليات السياسية عبر الانترنت فحسب، بل أنها تؤثر أيضاً على أنماط وظروف العمليات السياسية عبر الانترنت بعدة طرق، فهي تعتمد على مجموعة كبيرة ومتنوعة من أدوات الديمقراطية الالكترونية المطبقة، وطبيعة العملية السياسية المضمنة فيها، ومهارات ومطالب وتوقعات المشاركين في تطبيقها.



الهوامش والمراجع:

- (1)- جمال علي الدهشان: دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الرقمية، المجلة الدولية للبحث في علوم التربية، المجلد 1، العدد 2، 2018، ص 45.
- (2)- مرجع سابق، ص 146.
- (3)- عماد أحمد أبو شنب: الحكومة الالكترونية، أداة للديمقراطية والتنمية المجتمعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2012، ص 27.
- (4)- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: الديمقراطية الالكترونية وظاهرة رقمنة السياسة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2017، ص 8.
- (5)- *Stéphanie WOJCIK: Démocratie électronique, accessed on (22/12/2020) at <https://bit.ly/366wscS>*
- (6)- *Marianne Kneuer: E-democracy: A new challenge for measuring democracy p, 671:*
- (7)- *IBID, p 672.*
- (8)- *IBID, p 672*
- (9)- *Le Conseil de L'Europe, la démocratie électronique, pp12-13 accessed on (12/01/2021) at <https://bit.ly/399ac3S>*
- (10)- عماد أحمد أبو شنب: مرجع سابق، ص ص 38-41.
- (11)- *United Nations: World e-Paliament report 2018 .United Nations Publications New work, 2018.,p20.*
- (12)- *Le Conseil de L'Europe: Op Cit, p14.*
- (13)- *IBID, p 17.*
- (14)- عماد أحمد أبو شنب: مرجع سابق، ص ص 41-42.
- (15)- المرجع نفسه، ص 129.
- (16)- *صدام فيصل كوكز المحمدي: "التصويت الالكتروني وامن العملية الانتخابية الالكترونية دراسة قانونية لتطوير التجربة الانتخابية العراقية"، 2012، ص 4.*
- (17)- عماد أحمد أبو شنب: مرجع سابق، ص 130.
- (18)- *ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES: Promesses et limites de la démocratie électronique: les DÉFIS DE LA PARTICIPATION CITOYENNE EN LIGNE, p17 accessed on (28/12/2020) at <https://bit.ly/366c8Z4>*
- (19)- نوال مغزيلي: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رساء ممارسة جديدة للمشاركة السياسية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، العدد 13، جويلية 2018، ص 758.
- (20)- *ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT*



ÉCONOMIQUES: Op Cit, p 43

⁽²¹⁾- *IBID, p 48.*

⁽²²⁾- *IBID, p 49.*

⁽²³⁾- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: مرجع سابق، ص ص 13-14.

⁽²⁴⁾- جمال علي الدهشان: مرجع سابق، 157

⁽²⁵⁾- المرجع نفسه: ص 157

⁽²⁶⁾- *United Nations: World e-Parliament Conference 2009, United Nations Publication, Washington D.C, November (2009), P 50.*

⁽²⁷⁾- *RGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES: Op Cit, p 49-*

⁽²⁸⁾- *IBID, p 90.*

⁽²⁹⁾- *PhilNoble: E-DEMOCRACY AROUND THE WORLD, The Bertelsmann, Carolina, 2001, p55.*

⁽³⁰⁾- *IBID, p 55.*

